الأمم المتحدة S/2011/207

مجلس الأمن

Distr.: General
30 March 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية، السيد الطيب الفاسي الفهري (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) محمد **لوليشكي**
السفير، الممثل الدائم

060411 050411 11-28533 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة

منذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره ١٩٢٠ (٢٠١٠) في نيسان/أبريل ٢٠١٠، اتخذت المملكة المغربية تدابير ملموسة وحقيقية لضمان تنفيذ جميع أحكامه.

وهكذا شارك المغرب بصدق في الاجتماعات غير الرسمية الأربعة التي عقدت في ويستشستر، نيويورك (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وكانون الثاني/يناير ٢٠١١) ومالطة (آذار/مارس ٢٠١١). كما شارك على نطاق واسع في تهيئة الظروف المناسبة التي ستساعد على نشوء دينامية واعدة جديدة.

وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب الاقتراح الذي قدمه مبعوثكم الشخصي إلى الأطراف، في نهاية الاجتماع غير الرسمي الثالث (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)، والداعي إلى اعتماد ''نهج مبتكِرة'' تهدف إلى إعطاء دفعة جديدة للعملية، تقدَّم المغرب بأفكار ملموسة وبناءة.

وفي هذا السياق، وعلى الرغم من الموقف السلبي للطرفين الآخرين، أفضت جهود مبعوثكم الشخصي إلى تحقيق إنجازات ملموسة، حيث اعتُمدت خطة أولية تتضمن ثلاث مسائل تتعلق بتعزيز دور المبعوث الشخصي، والموارد الطبيعية، وإزالة الألغام.

وبالمثل، ساهمت هذه الدينامية الجديدة في إحراز تقدم في ما يتعلق بتدابير بناء الثقة، خلال الاجتماع الذي عقد في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١١. وبفضل المشاركة النشطة لمبعوثكم الشخصي، ساعد هذا الاجتماع على تعزيز الزيارات الأسرية عن طريق الجو، ومهّد السبيل أمام تدشين الزيارات الأسرية عن طريق البر، وفقاً لطلبات مجلس الأمن الواردة في قراره ١٩٢٠ (٢٠١٠).

ولئن بدأ العمل بهذا النهج الحاسم، فقد واصلت الجزائر وجبهة البوليساريو محاولتهما إخراج الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة عن مسارها وزعزعة عملية المفاوضات الجارية بذريعة حقوق الإنسان.

وكنت قد استرعيتُ انتباهكم في رسائلي الأخيرة، ولا سيما في رسالتي المؤرختين ١٠ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، إلى هذا الاتجاه وأطلعتكم على أدلة تبرهن على ما له من آثار خطيرة على العملية برمتها.

وما القرار الذي اتخذته جبهة البوليساريو في مالطة بسحب موضوع حقوق الإنسان من المواضيع المطروحة للنقاش، بعد أن كانت الطرف الذي اقترحه بادئ الأمر خلال الاجتماعات غير الرسمية السابقة، إلا دليل على مخططها الخفي الدنيء وأهدافها الحقيقية.

وعلى الرغم من استراتيجية العرقلة هذه، وتمشياً مع أحكام قرار مجلس الأمن ١٩٢٠ (٢٠١٠)، اتخذ المغرب تدابير جريئة وملموسة تهدف إلى تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني الوطني المكلف بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها، لا سيما في منطقة الصحراء.

ومن هذه التدابير إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتنشيط مؤسسة أمين المظالم وتعزيزها، وكذلك إنشاء مندوبية مشتركة بين الوزارات مكلفة بحقوق الإنسان.

والغرض من إنشاء المجلس الوطني، الذي ستتسم تشكيلته بالتعددية وتوافقها مع المعايير الدولية ذات الصلة، أي مبادئ باريس، هو زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسيكون بوسع هذا المجلس، بفضل آليته للإنذار المبكر، أن يقوم من تلقاء ذاته بإجراء تحقيقات ميدانية وزيارة مراكز الاحتجاز والبت في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

ويتعلق التدبير الثاني بتحويل مؤسسة ديوان المظالم إلى ”مؤسسة وسيط“ حقيقية. وستتولى هذه المؤسسة دور الوساطة بين المواطنين أو مجموعات من المواطنين والإدارات أو أي جهاز حكومي، مما سيكفل التزامها بحكم القانون والإنصاف.

وللمؤسستين المذكورتين آلياتٌ إقليمية في منطقة الصحراء، مما سيساعدها من ناحية على تعزيز حقوق الإنسان فعلياً ورصدها عن كثب على أرض الواقع، ويساعدها من ناحية أخرى على أن تنسجم بشكل تام مع إطار عملية الجهوية المتقدِّمة في المغرب.

واستكمالا لهذه الآليات، أُنشئت مندوبية مشتركة بين الوزارات مكلفة بحقوق الإنسان لإيجاد مزيد من أوجه التآزر بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان، وكذلك لتعزيز عنصر حقوق الإنسان في السياسات العامة وتدعيمه.

وتستوفي هذه التدابير المؤسسية والقانونية الجديدة جميع المعايير والمقاييس الدولية المعتمدة في ميدان حقوق الإنسان.

وستكون هذه المندوبية، في منطقة الصحراء، أكثر انفتاحاً أمام إجراء حوار دائم ومثمر والتفاعل النشط والفعال مع المنظمات غير الحكومية الدولية وآليات مجلس حقوق الإنسان. ومن خلال هذه الشراكة المثمرة، لن يكون بإمكان هذه الكيانات معالجة

الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان فحسب، ولكن أيضا البدء، عند الاقتضاء، في اتخاذ التدابير المناسبة للتصدي لهذه الانتهاكات.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب، الذي كان دائماً مستجيباً للزيارت التي طلبت القيام بها آليات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وكان رده على الدوام رداً سريعاً وتلقائياً على جميع البلاغات المتعلقة بمزاعم عن انتهاكات حقوق الإنسان، أكثر انفتاحاً في الوقت الراهن في وجه الآليات الـ ٣٣ التابعة لهيئة الأمم المتحدة هذه. وفي حال وجود مزاعم عن انتهاكات لحقوق الإنسان، يمكن تفعيل هذه الآليات التابعة للأمم المتحدة وبإمكانها أن تعمل بما يتفق مع التزامات المغرب على الصعيد الدولي.

وقد أُسند إلى كل هذه التدابير الجديدة والمستقلة وذات المصداقية والتكميلية اختصاص جهوي محكَم وأُضفي عليها بُعد دولي ثابت من خلال التفاعل الابتداري القائم مع آليات الأمم المتحدة. وهكذا فإن البُعد المتعلق بحقوق الإنسان للنزاع على منطقة الصحراء مشمولٌ على النحو الواجب والتام بهذه الآليات الجديدة.

وفي خضم القلاقل الكبرى التي تشهدها المنطقة، فإن المملكة المغربية تأمل في أن يدعم مجلس الأمن هذه الدينامية التي أضفاها مبعوثكم الشخصي في الآونة الأخيرة على عملية التفاوض الحالية، وأن يؤكد كذلك على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب، وذلك لكي يتسنى ولادة مغرب عربي ينعم بمزيد من الاستقرار والديمقراطية والازدهار.

ونأمل منكم أن تأخذوا بعين الاعتبار هذه العناصر عند إعداد التقرير الخاص الذي سيقدَّم إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل.

(توقيع) الطيب **الفاسي الفهري**